The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 199
نيسان 2023

التقارير الرئيسية

في 29 آذار، أعلنت جمعية البنوك في فلسطين بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية، عن مبادرة لخفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، بدءا من مطلع نيسان وحتى نهاية العام 2023

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية في 20 آذار الماضي عن نتائج آخر مسح للشمول المالي، والذي نفذ في العام 2022 بدعم من التحالف العالمي للشمول المالي

أعلن البنك الدولي خلال الشهر الماضي عن تمويل عدة مشاريع جديدة لتحسين جودة الخدمات الأساسية في فلسطين

أغلق مؤشر القدس عند 656.7 نقطة في آخر يوم للتداول في آذار 2023، منخفضا بنحو 0.1% عن الشهر السابق

التسجيل الإلكتروني للشركات

في 28 آذار، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية عن إطلاق برنامج التسجيل الإلكتروني للشركات (ECRP)، الذي يهدف إلى تسريع عملية تسجيل الشركات وتشجيع الاستثمار وتعزيز الرقمنة والحوكمة وريادة الأعمال من خلال تبسيط العمليات التجارية.[1] سيباشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تنفيذ البرنامج في غضون شهرين إلى ستة أشهر، بتقديم الدعم الفني اللازم لتهيئة البنية التحتية الأساسية وإعداد النظم اللازمة لعملية تسجيل إلكترونية مبسطة.

من خلال أتمتة عملية التسجيل والسماح بإجراء تعديلات إلكترونية، يسعى المشروع إلى تسهيل إجراءات تسجيل وإدارة الأعمال التجارية في فلسطين على المستثمرين المحليين والأجانب، وتحسين كفاءتها بما يخدمهم. يذكر أن هذا البرنامج جزء من مشروع دعم ابتكارات القطاع الخاص (IPSD) الممول من البنك الدولي، وهو مبادرة بقيمة 22 مليون دولار تهدف للتخفيف من إخفاقات السوق المتعلقة بالثغرات والقيود الملزمة في منظومة ريادة الأعمال للاقتصاد الرقمي بما في ذلك في رأس المال البشري، والتمويل، وأسواق المنتجات، والسياسات التمكينية، والدعم المؤسسي، والاتصال.

ارتفاع في أعداد الشركات المسجلة

وفقا لوزارة الاقتصاد الوطني، شهد عدد الشركات المسجلة لأول مرة في العام 2022 ارتفاعا بنسبة 17% مقارنة بالعام 2021، ليصل نحو 2,524 شركة جديدة برأس مال إجمالي يقارب 700 مليون دولار.[2] ارتفع إجمالي رأس مال الشركات المسجلة في العام 2022 بنسبة 105% مقارنة بالعام 2021. كان رأس مال 59.4% من هذه الشركات المسجلة حديثا أقل من 100,000 دولار، بينما تراوح رأس مال 37.3% منها ما بين 100,000 و500,000 دولار، وقرابة 2.8% تراوح رأس مالها ما بين 500,000 و1,000,000 دولار. نحو 0.5% فقط من هذه الشركات امتلكت رأس مال قدره مليون دولار أو أكثر. وأوضحت وزارة الاقتصاد أن عدد الشركات الأجنبية المسجلة في فلسطين خلال العام 2022 قد بلغ 31 شركة. في المقابل، ارتفع عدد الشركات المسجلة في الأردن في العام 2022 بنسبة 20%، ليصل زهاء 5,896 شركة، 88 منها شركة أجنبية.[3]

الإصلاحات القانونية المهدة للأتمتة

أرتفع عدد الشركات المسجلة إثر سريان العمل بقانون الشركات الجديد في العام 2022، والذي أمكن أتمتة عملية التسجيل أيضا. يسّر القانون الجديد عملية تسجيل أكثر كفاءة للشركات، وسمح بتأسيس نوع جديد من الشركات المساهمة الخاصة ذات المسؤولية المحدودة وخفف العديد من القيود المفروضة على تسجيل الشركات الأجنبية.[4] كما سمح القانون الجديد بتسجيل شركات مملوكة لشخص واحد دون شريك أو حد أدنى من رأس المال الاستثماري.

قبل إقرار القانون الجديد، كان تسجيل الشركات يتطلب الحصول على موافقات من عدة مؤسسات حكومية ورسمية، ودفع رسوم متعددة والاستعانة بمحام مقابل أجر لا يقل عن 1000 دولار. كما كان القانون القديم يشترط وجود شريكين على الأقل وحدد حداً أدنى لرأس المال الاستثماري لتسجيل شركات جديدة. وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، احتلت فلسطين المرتبة 173 بين 190 شركة من حيث "بدء نشاط تجاري"، ما يعكس الإجراءات المرهقة والتكاليف المرتفعة والمماطلة في المعاملات الرسمية.[5]

التصدي لارتفاع أسعار الفائدة

في 29 آذار، أعلنت جمعية البنوك في فلسطين بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية، عن مبادرة لخفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، بدءا من مطلع نيسان وحتى نهاية العام 2023.[6] حددت المبادرة سقفا للزيادات على أسعار الفائدة حتى نهاية هذا العام: بحد أقصى 1.5% فوق سعر الفائدة الذي اعتاد عميل البنك تسديده في حزيران 2022 على قروض السكن، وبحد أقصى 2% فوق سعر الفائدة كما في حزيران 2022 على القروض الشخصية.[7]

1 https://www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=6536
2 https://www.wafa.ps/Pages/Details/62559
3 https://bit.ly/3N3o0S2
4 https://bit.ly/3L9E2Z8
5 https://bit.ly/3LcCuxA
6 https://bit.ly/3GEzozM
7 https://bit.ly/416cCc8 و https://bit.ly/41pIHvn

تأتي هذه المبادرة في وقت تشهد فيه أسعار الفائدة ارتفاعا سريعا على مستوى العالم. وبينما تظهر البيانات انكماش الفجوة بين معدلات الاقتراض والودائع خلال العقد الماضي، رفع النظام المصرفي الفلسطيني العام الماضي أسعار الفائدة على القروض خلال وقت قصير، بما يتماشى مع التطورات العالمية، مع استمرار البنوك في تحديد معدلات فائدة منخفضة للغاية على الودائع. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تاريخي في أرباح البنوك العاملة في فلسطين في العام 2022، مع تسجيل بعضها نموا في الأرباح بنحو 45-100% مقارنة بعام 2021.[8]

الجدول رقم (1): اسعار الفائدة (%) على القروض والودائع بحسب العملة، 2012-2021

السنة	الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		شيكل إسرائيلي	
	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2012	1.7	6.5	0.5	6.2	1.2	9.2
2013	2.1	7.5	0.6	6.4	1.3	9.3
2014	2.1	7.2	0.8	6.1	1.5	9.1
2015	2.2	6.9	0.9	5.9	1.6	7.8
2016	2.3	6.3	1.0	5.9	1.5	6.9
2017	2.2	6.6	1.4	5.8	1.4	7.1
2018	2.6	6.5	2.3	5.9	2.1	7.1
2019	3.2	6.8	2.9	5.9	2.5	7.1
2020	2.6	6.8	2.4	5.5	2.2	6.9
2021	2.2	6.4	2.2	5.6	2.2	6.8

المطالبة بدور أكبر لسلطة النقد الفلسطينية

في 2 آذار، أصدر مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) تقريرا يسلط الضوء على الصعوبات التي يواجهها المقترضون نتيجة الارتفاعات الأخيرة على أسعار الفائدة.[9] يشير التقرير إلى أنه على الرغم من الآليات القانونية المتعددة التي يمكن أن تساعد في تخفيف تأثير أسعار الفائدة على المقترضين والمواطنين، إلا أن سلطة النقد الفلسطينية لا تزال بحاجة إلى استخدام هذه الأدوات بفعالية.

وفقاً للمادة 51 من القانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية، تتمتع سلطة النقد بصلاحية رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، والحد من قدرة البنوك على تقديم تسهيلات ائتمانية ضخمة، والتدخل في نوع القروض وتوزيعها القطاعي، وتحديد الحد الأدنى والأقصى لأسعار الفائدة.[10] في حين لدى البنوك الحرية في تحديد أسعار فائدة منافسة، إلا أن سلطة النقد الفلسطينية يمكنها فرض سقف/حد أدنى، لكنها لم تلجأ لذلك من قبل.[11] دعا التقرير سلطة النقد الفلسطينية لوضع حد أدنى لسعر الفائدة على الودائع (للحد من تدفق الودائع إلى الخارج وإلغاء رسوم إصدار القرض -عادة تتراوح ما بين 1-3%).[12]

الشمول المالي

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية في 20 آذار الماضي عن نتائج آخر مسح للشمول المالي، والذي نفذ في العام 2022 بدعم من التحالف العالمي للشمول المالي (AFI).[13] تُظهر البيانات الجديدة التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال مسح ميداني خاص كلف بتنفيذه، والدراسات المستندة لبيانات المسح، التي أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) تحسناً في استخدام والوصول لمعظم الخدمات والمنتجات المالية مقارنة بعام 2015.

يرتبط الارتفاع في استخدام المنتجات والخدمات المالية منذ عام 2015 بتوسع ونمو المؤسسات المالية بشكل عام، وخاصة في الضفة الغربية. كما تحسنت مستويات المعرفة والثقافة المالية، والتي ترتبط بتوفير برامج تعليمية- تثقيفية أكثر من خلال فروع المؤسسات المالية والوسائل الإلكترونية والبرامج المستهدفة التي يقدمها مزودو الخدمات المالية والهيئات التنظيمية.[14]

الجدول رقم (2): امتلاك الأفراد البالغين الفلسطينيين (18 سنة فما فوق) لمجموعة مختارة من الخدمات والمنتجات المالية التجارية، 2015 و 2022

المنتج المالي	2015	2022
حساب مصرفي جاري	%22.7	%29.3
بطاقة خصم	لا ينطبق	%26.6
بوليصة تأمين خاص تقليدية	%3.9	%16.0
نقطة بيع الكترونية	لا ينطبق	%12.6
حساب توفير مصرفي	%9.2	%11.8
خدمات مصرفية عبر الهاتف النقال	لا ينطبق	%11.3
شيكات مصرفية	%7.8	%8.3
خدمات مصرفية عبر الإنترنت	لا ينطبق	%7.4
تسديد الفواتير عبر الإنترنت	لا ينطبق	%6.7
بطاقة ائتمانية	%4.4	%5.7
تحويل الأموال (أي التحويل المصرفي أو ويسترن يونيون أو موني غرام)	لا ينطبق	%4.0
حساب مصرفي مشترك	لا ينطبق	%3.5
قرض مصرفي	%5.1	%3.5
محفظة الكترونية	لا ينطبق	%3.3
بوليصة تأمين تكافلي	%0.5	%2.1
قرض من مؤسسة إقراض متخصصة	%2.9	%1.8
حساب جاري مدين أو مكشوف	لا ينطبق	%1.2

المصدر: ماس، 2023.

زيادة اعتماد الخدمات المالية الرقمية

يسلط مسح جانب الطلب الضوء على توجه إيجابي نحو تبني الخدمات المالية الرقمية، حيث يعتقد أكثر من 50% من المبحوثين أنهم سيستخدمون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وعبر الهاتف المحمول في المستقبل القريب، بينما 49% يعتقدون أن الطلب على خدمات دفع الفواتير عبر الهواتف المحمولة سيرتفع.[15] في العام 2022، بلغت نسبة الأفراد البالغين الفلسطينيين (18 عاما فما فوق) الذين يمتلكون/يستخدمون نوعا واحدا على الأقل من الخدمات المالية الرقمية قرابة 15.1%. قرابة 7.4% يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، و11.3% يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، و3.3% يمتلكون محفظة الكترونية، و6.7% استخدموا خدمة دفع الفواتير عبر الإنترنت، و0.3% يمتلكون/يستخدمون العملات الرقمية المشفرة.

تعد التكلفة عاملا أساسيا ممكّنا لتبني الخدمات المالية الرقمية، بحسب ما أفاد 63.5% من المبحوثين. جاءت سهولة الاستخدام في المرتبة الثانية، حيث أشار 60.6% من المبحوثين أن ذلك سيشجعهم على استخدام القنوات الرقمية. بينما ذكر حوالي 60.2% أن الحوافز مثل الجوائز أو حملة ترويجية جديدة ستشجعهم على استخدام هذه القنوات. كما أشار أكثر من نصف المبحوثين (58.7%) أنهم سيتشجعون على استخدام الخدمات المالية الرقمية إذا كان لديهم معرفة أوسع بكيفية استخدامها لإجراء تعاملات مع مزودي الخدمات المالية.

الأسباب التي تحول دون توسع نطاق الشمول المالي

على الرغم مما أحرز من تقدم، لا تزال مستويات الشمول المالي منخفضة. وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021، فإن نسبة الأفراد البالغين في فلسطين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا (34%) أقل بكثير من مثيلاتها في الأردن (47%) وإسرائيل (93%).[16] علاوة على ذلك، فإن استخدام التمويل التجاري أوسع انتشارا عموما في الضفة الغربية منه في قطاع غزة، ويحظى الرجال بفرص أكبر للوصول والاستفادة من الخدمات المالية مقارنة بالنساء.

لا يزال عدم وجود دخل ثابت أو كافٍ السبب الرئيسي لعدم استخدام الخدمات المالية، بحسب ما ذكر 75.6% من المستطلَعين الذين لا يملكون حسابا مصرفيا. ويظهر ذلك بوضوح أكبر في قطاع غزة، حيث ذكره 82.1% من المبحوثين كسبب رئيسي مقارنة بنحو 69.9% في الضفة الغربية. قرابة 50% من المبحوثين ليس لديهم دخل (57.8% في قطاع غزة و44.5% في الضفة الغربية)، وأكثر من ثلثهم (38%) يعيشون في كنف أسرة دخلها الشهري يقل عن 2000 شيكل (79.5% في قطاع غزة و11.7% في الضفة الغربية).

8 https://alresalah.ps/post.
9 http://almarsad.ps/
10 http://muqtafi.birzeit.edu/pg.
11 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/93259
12 رسوم إصدار قرض هي رسوم بنسبة معينة تدفع لمؤسسة الإقراض للحصول على قرض.
13 https://bit.ly/401fV33
14 https://bit.ly/413LoDf
15 https://bit.ly/43wzLpO
16 https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Report

الجدول رقم (3): امتلاك مجموعة مختارة من الخدمات والمنتجات المالية التجارية بحسب المنطقة (للبالغين بعمر 18 عاما فما فوق)، 2022

المنتج المالي	الضفة الغربية	قطاع غزة
بطاقة خصم	%34.0	%14.5
حساب مصرفي جاري	%36.3	%18.0
حساب توفير مصرفي	%16.3	%4.7
الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول	%15.0	%5.4
تسديد الفواتير عبر الإنترنت	%9.2	%2.6
الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	%9.6	%3.9
بطاقة ائتمانية	%7.7	%2.5
نقطة بيع إلكترونية	%14.4	%9.7
حساب مصرفي مشترك	%5.1	%0.9
بوليصة تأمين تكافلي	%3.4	%0.1
تحويل الأموال	%4.5	%3.1
قرض مصرفي	%3.9	%2.8

الفجوة بين الجنسين

على الرغم من الجهود التي تبذلها الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية، إلا أن ما حقق من تقدم لردم الفجوة بين الجنسين على صعيد الشمول المالي كان بطيئا، لا بل في بعض الحالات، فقد اتسعت الفجوة. ففي العام 2015، بلغت نسبة النساء الفلسطينيات البالغات اللواتي لديهن حساب مصرفي جاري حوالي 11.9% مقابل 33.7% للرجال البالغين. ما بين العام 2015 و2022، ارتفعت نسبة الإناث اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية بحوالي 4%، بينما ارتفعت نسبة الذكور بنحو 8.8%. لهذا، فقد اتسعت الفجوة بين الجنسين من حيث ملكية الحسابات الجارية، أحد أبرز الخدمات المالية، من 21.8% إلى 26.6%. أخذت حسابات التوفير نفس المنحى أيضا، حيث اتسعت الفجوة بين الجنسين من 4.3% إلى 10.3% نظرا للزيادة الأسرع في نسب امتلاك الرجال لحسابات التوفير مقارنة بالنساء.

الجدول رقم (4): النسبة المئوية لامتلاك مجموعة مختارة من المنتجات/الخدمات المالية التجارية بحسب الجنس، 2022

المنتج/الخدمة	ذكر	أنثى	
حساب مصرفي جاري	%42.5	%15.9	%26.6
بطاقة سحب	%38.5	%14.3	%24.2
بوليصة تأمين خاص تقليدية	%16.9	%15.2	%1.7
نقطة بيع الكترونية	%16.8	%8.3	%8.5
حساب توفير مصرفي	%16.9	%6.6	%10.3

المصدر: ماس، 2022.

يشير انخفاض معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، وما يترتب على ذلك من انعدام الدخل المتاح لهن، أنهن لا يستطعن الاستفادة من الخدمات المالية أو استخدامها.[17] في العام 2022، قرابة 77.5% من النساء البالغات لم يكن لديهن دخل (مقارنة بـ 22.2% من الرجال البالغين) و10.8% من النساء كان دخلهن أقل من 2000 شيكل شهريا (مقارنة بـ 28.8% من الرجال البالغين).

برامج دعم البنك الدّولي

أعلن البنك الدولي خلال الشهر الماضي عن تمويل عدة مشاريع جديدة لتحسين جودة الخدمات الأساسية في فلسطين.[18] تهدف المشاريع إلى النهوض بأداء البنية التحتية الأساسية وأداء المؤسسات، ودعم الإصلاحات ووضع السياسات اللازمة، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة لتشمل السكان المهمشين، والحد من آثار تغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية. وقد صنفت هذه المشاريع تحت عنوان تعزيز "الصمود" و "الاستدامة".

الأمن المائي

في 28 شباط، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن تقديم دعم مالي بقيمة 51 مليون دولار لمشروع الأمن المائي والقدرة على الصمود (WSRO). يهدف المشروع إلى تحسين موثوقية وجودة خدمات الإمداد بالمياه وتعزيز قدرة المؤسسات القائمة على قطاع المياه على تصميم وتنفيذ تدابير لزيادة القدرة على التكيّف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية.[19] سيركز المشروع على توسيع نطاق الوصول إلى المياه المدارة بصورة آمنة في محافظة جنين من خلال استثمارات في البنية التحتية تخدم حوالي 100 ألف نسمة. كما يغطي المشروع تكاليف تشغيل وصيانة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الخليل. وأخيرا، سيستثمر المشروع في بناء قدرات سلطة المياه الفلسطينية لتمكينها من وضع وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات قطاع المياه ومن إنشاء مرافق المياه على مستوى البلديات، ورفع مستوى كفاءة التكاليف، واسترداد التكاليف لمعالجة مشكلة المدفوعات متأخرة السداد.

على الرغم من أن حوالي 90% من الأسر الفلسطينية موصولة بشبكة مياه عامة، إلا أن جودة مياه الشرب وكميتها المتاحة للفرد في فلسطين لا تستوفي معايير منظمة الصحة العالمية. يستهلك الفلسطينيون ما معدله 86.3 لترا من المياه للفرد الواحد يوميا (89 لترا في الضفة الغربية و82.7 لترا في قطاع غزة)، أي أقل من ثلث حصة الفرد الإسرائيلي.[20]

خدمات البلديات

كما أعلنت مجموعة البنك الدولي في 28 شباط عن تقديم دعم بقيمة 22 مليون دولار لمشروع الخدمات البلدية القادرة على الصمود (RMSP). يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة البلديات على تقديم خدمات مستدامة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود في الضفة الغربية وغزة.[21] سيقدم المشروع دعما لقرابة 159 بلدية من خلال منح مقطوعة ومنح تزويد الخدمات المستندة للأداء لضمان الإنصاف وتحسين الأداء المؤسسي والمالي القائم على الحوافز وبالمحصلة تحسين جودة الخدمات على المستوى المحلي. كما سيوفر المشروع الدعم الفني وبناء القدرات للوزارات والبلديات الحيوية لتوطيد عمل الهيئات الرقابية التنظيمية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين إيرادات وحدات الحكم المحلي، وتحسين الإطار الممكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع نطاق وصول وحدات الحكم المحلي إلى التمويل الخاص. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم الدعم الفني والتمويل المقدم للبلديات في التصدي للكوارث الطبيعية ومخاطر التغير المناخي.

كفاءة القطاع الصحي

في 7 نيسان، أعلن البنك الدولي عن تقديم منحة قدرها 10 ملايين دولار لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مشروع تدعيم كفاءة النظام الصحي وقدرته على الصمود (HSERP).[22] يهدف المشروع إلى زيادة توافر وجودة خدمات الرعاية الصحية الأولية العامة، وتحسين خدمات المستشفيات العامة، وتعزيز قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الاستجابة بفعالية في حالات الطوارئ ودعم وحدة إدارة المشروع في وزارة الصحة.[23] يتضمن المشروع مكونا خاصا بالوقاية والعلاج من الأمراض غير المعدية ذات الأولوية (وخاصة ارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان بأنواعه)، على مستوى الرعاية الأولية في المناطق ذات الوصول المحدود. سيساهم المشروع في إنشاء مراكز لخدمات العلاج الإشعاعي في غزة، أحد أهم العقبات أمام علاج مرضى السرطان في غزة.

ونظراً لعدم توفر هذه الخدمات في المرافق الصحية العامة، تعتمد وزارة الصحة على نظام الإحالات الطبية الخارجية في تقديم الخدمات الصحية المتخصصة للمرضى، ما يشكل عبئاً مالياً كبيراً. ووفقاً لما ذكر ستيفان إمبلاد، ممثل البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على قطاع الصحة يشكل 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مما تنفقه دول إقليمية نظيرة.

حركة التداول في آذار

أغلق مؤشر القدس عند 656.7 نقطة في آخر يوم للتداول في آذار 2023، منخفضا بنحو 0.1% عن الشهر السابق. تم تداول ما مجموعه 15.8 مليون سهم بقيمة إجمالية قدرها 39.7 مليون دولار، ما يمثل زيادة بزهاء 74.6% و135.4% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر شباط 2023.

خلال العام 2022، بلغ صافي الأرباح السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين قرابة 407 مليون دولار، مرتفعا 9% عن العام 2021.[24] تظهر النتائج الأولية للعام 2022 أن 42 من أصل 47 شركة مدرجة كشفت عن تحقيقها أرباح، بينما أربع شركات حققت خسائر، وفشلت شركة واحدة في الإفصاح عن نتائجها خلال الفترة القانونية. وكان قطاع الخدمات المصرفية والمالية الأكثر ربحية (140 مليون دولار، مرتفعا بنحو 23% عن العام 2021)، يليه قطاع الخدمات (126 مليون دولار، بزيادة قدرها 5%) من ثم قطاع الاستثمار (77 مليون دولار، مرتفعا 3%).

17 https://bit.ly/43nR3pf
18 https://bit.ly/3oakHy7
19 https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P176025
20 https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_WWD2023A.pdf
21 https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P178723
22 https://bit.ly/41rig8q
23 https://bit.ly/3UzoEs9
24 https://bit.ly/41fGfYm

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

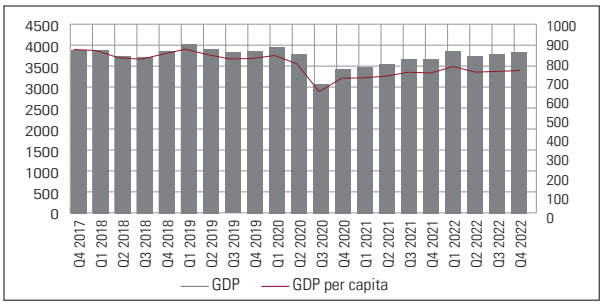

الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2022): 4021.7 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2022): 787.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين ('000 دولار)، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

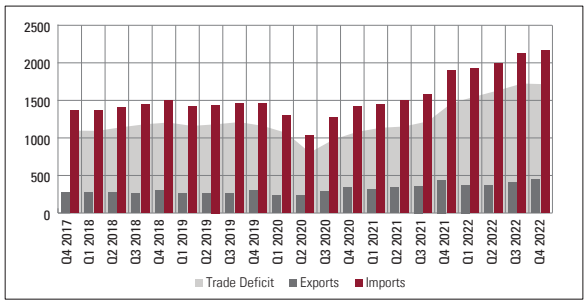

الواردات (الربع الرابع 2022): 2,158.2 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2022): 445.7 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الرابع 2022): 1,712.5 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

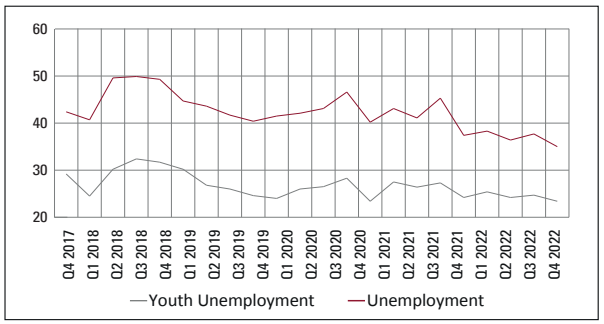

معدل البطالة (الربع الرابع 2022): 23.40% معدل بطالة الشباب (الربع الثالث 2022): 35%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، آذار2020 – آذار 2023

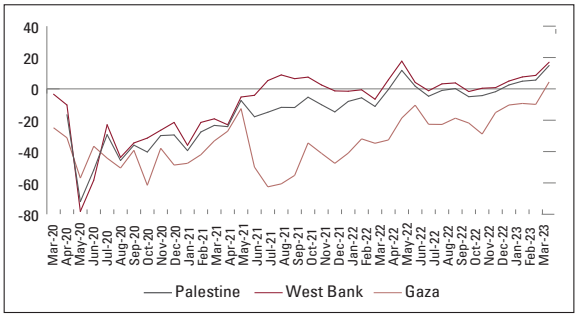

فلسطين (آذار 2023): 14.9 الضفة الغربية (آذار 2023): 17
غزة (آذار 2023): 4.4 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، آذار 2020 آذار 2023

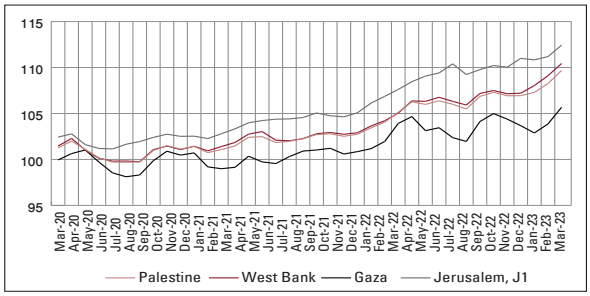

فلسطين (آذار 2023): 109.68 الضفة الغربية (آذار 2023): 110.44
غزة (آذار 2023): 105.67 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

التسهيلات والودائع في فلسطين ('000 دولار)، الربع الرابع 2016 – الربع الرابع 2022

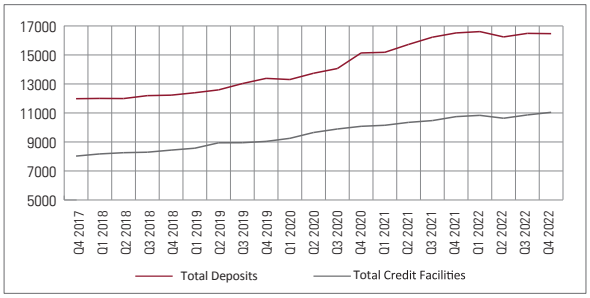

مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2022): 11,045.04 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الرابع 2022): 16,468.16 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

The Portland Trust

MAS

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org